ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

تحديات تطبيق الحكومة الالكترونية في العراق

أ.د. سامر مؤيد عبد اللطيف
كلية القانون – جامعة كربلاء / العراق
البريد الالكتروني: Samir_muayd@yahoo.com

الكلمات المفتاحية	Received:03/04/2024	ID No. 2003
العراق ، الحكومة الالكترونية، تحديات التطبيق.	Accepted:23/11/2024	(PP 99 - 118)
	Published:30/11/2024	https://doi.org/10.21271/zjlp.22.sp.6

الملخص

يتحدد هدف البحث في معرفة حدود تطبيق الحكومة الالكترونية في العراق وما يعترضها او قد يعترضها من تحديات فنية وقانونية مع التركيز على الاخيرة بصورة اكبر وادق سواء في الوقت الحاضر وحتى المستقبل ، مع بيان سبل تذليل هذه التحديات سبيلا لاستنهاض حكومة الكترونية فاعلة .

وبالاعتماد على تطبيق المنهجين الوصفي والوظيفي، جرى توزيع محاور البحث على ثلاثة محاور رئيسة ، يأتي اولها للتعريف بالحكومة الالكترونية واهدافها ، فيما يتصدى الثاني الى متطلبات ومراحل انجازها ، وصولا للمبحث الثالث المتضمن الية تطبيق الحكومة الالكترونية في العراق واهم التحديات الفنية والقانونية التي تعترض تطبيقها. وفي ختام البحث تم التوصل الى نتيجة محورية تشكل فرضية البحث مفادها ان اهم ما يعترض تطبيق الحكومة الالكترونية في العراق يقع في جانب غياب الارادة الحقيقة والتخطيط الجاد للسير في هذا الطريق ولا يقع في جانب المتطلبات الفنية والمادية لانجازها . والله ولي التوفيق .

الكلمات المفتاحية: العراق ، الحكومة الالكترونية ، تحديات التطبيق

المقدمة

اولا - مدخل تعريفي بالموضوع

يعد موضوع الحكومة الالكترونية من المواضيع الحديثة المطروحة على الساحة الاقليمية والدولية التي استقطبت اهتماما كبيرا لدى العديد من القادة والمهتمين في دول العالم بوصفها إحدى أهم الوسائل الفاعلة للتكيف والإفادة من معطيات الثورة المعرفية المتجسدة في الشبكة الدولية للحواسب في تذليل حلقات الروتين ومواجهة مشاكل البيروقراطية والفساد في المجتمعات المختلفة عبر الانتقال من تقديم الخدمات العامة والمعاملات الخاصة من شكلها الروتيني إلى الشكل الالكتروني عبر الانترنيت .

ثانيا- اهمية البحث

تتأتى أهمية البحث في تحديات تطبيق الحكومة الالكترونية ولاسيما في بلد نام كالعراق من اهمية الاستعانة بهذه التجربة الرائدة لتنمية المجتمع وتسريع وتائر تطوره ،اذ ان تأمين الخدمات للمواطن بأسهل السبل يجعل تركيزه على عمله اكثر مما يؤدي إلى زيادة انتاجيته فضلا عن الإسهام في القضاء على الروتين والحد بشكل كبير من عمليات الفساد والرشوة. من جانب اخر تبرز اهمية البحث في ابراز وتحليل ما يعترض تطبيقها من تحديات تختلف باختلاف الظروف

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

الذاتية والانية لتطبيقها من دولة لاخرى ؛ لاسيما وان واقع العراق واقليم كردستان يضيف الى تلك التجربة وتحدياتها ابعادا اخرى تفرض الحاجة الماسة لدراستها وتحليلها في سبيل تذليل العقبات لتطبيقها في المدى القريب وحتى البعيد .

ثالثا- اهداف البحث

يهدف البحث الى تحديد ماهية الحكومة الالكترونية وتحديد ما ينتظر تطبيقها في العراق من تحديات سبيلا لوضع رؤية استراتيجية لبناء قاعدة معرفية لمتطلبات انجاز هذه الحكومة ، والامكانيات المتاحة لانجاح تطبيقها في العراق بعد تفكيك تلك التحديات التي تعترض طريقها .

رابعا- اشكالية البحث

تنهض مشكلة البحث من فرضية مفادها أن تحول اي حكومة من شكلها التقليدي وبخاصة في دولة كالعراق ومعه اقليم كردستان خاصة إلى حكومة الكترونية يتطلب أن يسبقه سلسلة لايستهان بها من الاستعدادات والمستلزمات المادية وغير المادية بما فيها انتشار استخدام الحاسوب والانترنيت بين السكان والموظفين المحليين على اختلاف قطاعاتهم كي يكون لعملية التحول مردود خدماتي وجدوى اقتصادية تساهم في عملية التنمية ؛ وبتفاعل تلك المتطلبات مع المشكلات التي يفرزها الواقع العراقي والتي من ابرزها الأمية الالكترونية وضعف البنية التحتية للاتصالات والمعلومات وعدم مواكبة المستجدات وغياب الوعي العام بأهمية الحكومة الالكترونية وما يتهدد هذه التجربة من مخاطر وتهديدات من فساد وترهل وغياب للتخطيط ومحدودية في الموارد المخصصة لتطبيق هذه التجربة تتعاظم حجم التحديات التي يمكن ان تواجه تطبيق الحكومة الالكترونية في العراق واقليم كردستان خصوصا .

خامسا- نطاق البحث

يتحدد نطاق البحث بدراسة موضوعة الحكومة الالكترونية بوصفها احدى اهتمامات علم الادارة العامة ، كما يتحدد النطاق المكاني للبحث بدراسة تطبيق هذه الحكومة في دولة العراق واقليم كردستان ، ومن حيث الزمان يتحدد نطاق البحث ما بين عام 2003 ولغاية تاريخ كتابة البحث في عام 2024 .

سادسا- منهجية البحث

اعتمد البحث في ادراك غاياته على منهج التحليل الوصفي ومنهج التحدي والاستجابة في تحليل طبيعة التحديات التي تواجه تطبيق الحكومة الالكترونية في العراق ، وما يمكن ان يفرضه كل تحد من اعباء ومهام اضافية على الحكومة العراقية في سبيلا لانجاز مشروع الحكومة الالكترونية في العراق عامة واقليم كردستان خاصة .

سابعا- خطة البحث

تأسيساً على ما تقدم جرى تقسيم البحث على ثلاثة مباحث رئيسة :

المبحث الأول : اطار نظري للتعريف بالحكومة الالكترونية .

المبحث الثاني : متطلبات ومراحل انجاز الحكومة الالكترونية.

المبحث الثالث : تحديات تطبيق الحكومة الالكترونية في العراق.

1. اطار نظري للتعريف بالحكومة الالكترونية :

يستوعب البناء النظري لموضوعة الحكومة الالكترونية حلقات عدة تتكامل بنسق تراتيبي لبلورة ملامحها واستكمال صورتها الذهنية . ومن ذلك المنطلق جاءت معالجة هذا المبحث ضمن طلبين رئيسين :

1. مفهوم الحكومة الالكترونية وتمييزه عن المفاهيم المقاربة .
2. اهمية الحكومة الالكترونية واهدافها .

1.1. مفهوم الحكومة الالكترونية وتمييزه عن المفاهيم المقاربة

اختلفت الاراء حول مفهوم الحكومة الالكترونية باختلاف الغايات المنشودة منها والاليات المتبعة في تطبيقها والظروف المحيطة بها ، وكان هذا بحد ذاته سببا في تمازج هذا المفهوم مع مفاهيم اخرى مثل الادارة الالكترونية والمجتمع الرقمي . انطلاقا من ذلك جرى تقسيم هذا المطلب على فرعين هما :

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

1: تعريف الحكومة الالكترونية .

2: تمييز مفهوم الحكومة الالكترونية عن المفاهيم المقاربة .

1.1.1. تعريف الحكومة الالكترونية

يقصد بالحكومة على وجه العموم :" ممارسة السلطة واسلوب عملها داخل الدولة ، وشكل نظام الحكم السائد في الدولة ". (1)

واما مفهوم الحكومة الالكترونية ، فقد تعددت التعريفات المقدمة له ، على الرغم من حداثة تناوله في المؤلفات ، باختلاف مداخل الحاجة اليها وطرق تطبيقها ، والبيئات التي طبقت فيها والتي تؤثر فيها.

واذا كان الفضاء المعلوماتي هو القاسم المشترك الذي يتفق عليه الباحثون عند تعريفهم للحكومة الالكترونية ، فان هذا الاتفاق سرعان ما يتبدد عند تحديدهم للجهات المستفيدة والوسائل المطبقة فيها والاهداف التي تنشدها هذه الحكومة ؛ فثمة من يقصر الحكومة الالكترونية على النشاط الحكومي في تفاعله مع الفضاء المعلوماتي فيعرفها على انها : " استخدام احدث الادوات والاساليب التقنية الجديدة لادارة المرفق العام في الدولة في سبيل رفع كفاءة ومستوى الاداء داخل الادارات الحكومية لتقديم خدمة عامة لكافة جموع المواطنين " (2) .

وضمن المسار نفسه ثمة من يعرف الحكومة الإلكترونية بأنها " سعي الدولة إلى إعادة ابتكار نفسها لكي تؤدي مهامها بشكل فعال في الاقتصاد العالمي المتصل بشبكة الإنترنت " .

فالحكومة الإلكترونية وفقا لما تقدم من وصف، ليست سوى تحول جذري في الطرق التي تتبعها الحكومات لمباشرة أعمالها على نطاق لم تشهده منذ بداية العصر؛ اذ يطرح هذا التعريف مفهومًا عامًا لرغبة الدولة في تغيير طرق أداء الأعمال الحكومية من الطرق التقليدية إلى الطرق الحديثة، والباحث من خلال التعريف يعرض مجرد فكرة دون طرح آليات تجسد تلك الفكرة، والتي لابد لها من إرادة سياسية وقوى فاعلة تدعم تلك الإرادة، بحيث يجسد التغيير تلك الرغبة، والتغيير لن يكون جذريًا بل جزئيًا ولو لفترة مؤقتة تتجسد فيه المفاهيم العامة لمجتمع المعلومات واقعيًا. (3)

وبذلك اصبح ينظر الى الحكومة الإلكترونية بانها الحكومة التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات (IT) لإعادة تصميم الوظائف الإدارية وتحسين الخدمات للجمهور ، و توصف تحديداً بأنها حكومة تستخدم تكنولوجيا المعلومات وشبكة الإنترنت كأدوات لتحسين تنفيذ العمل الحكومي ، وتعمل على تحسين العلاقة مع مواطنيها والشركات والهيئات الحكومية، بتركيزها على كفاءة العمل الإداري والأداء في وقت التقديم الالكتروني ، ويلقي دور الحكومة الإلكترونية اهتماما اكبر بالقيم الداعمة من خلال المزيد من المشاركة المدنية ، والتنمية المستدامة ، و شفافية العمليات السياسية على أساس نتائج أفضل للسياسات وخدمات عالية الجودة (4)

وعلى نحو اكثر تجريدا ، نجد من يعرف الحكومة الالكترونية على أنها: "مفهوم جديد يعتمد على استعمال تكنلوجيا المعلومات والاتصالات لأداء الخدمات الحكومية وإنجاز المعاملات الإدارية، والتواصل مع المواطنين والأجانب المقيمين داخل الدولة وخارجها في أي وقت ومن أي مكان بشكل إلكتروني، ومن خلال موقع واحد على شبكة الانترنت، سواء

---

(1) د. محسن خليل ، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1967 ، ص 315.

(2) د. ابو بكر محمود الهوش (2006)، الحكومة الالكترونية : الواقع والافاق، مجموعة النيل العربية، القاهرة ، ص 92.

(3) عبدة نعمان الشريف ، الحكومة الإلكترونية آإستراتيجية لإعادة صياغة دور الدولة ووظائف مؤسساتها الواقع و التحديات حالة دول مجلس التعاون الخليجي ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر،2009 ، ص ص 92-93 .

(4) رشا احمد رجب، دور عوامل الحكومة الالكترونية في تعزيز التنمية المستدامة ، في مجلة الريادة للمال والاعمال، العدد الثاني ، المجلد الرابع ، نيسان 2023 ، ص 79 .

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

للشركات أو المستثمرين أو الأجانب) (1) فالحكومة الإلكترونية ، بحسب التوصيف السابق ، لا زالت مجرد تعبير وصفي للحكومة التي تستخدم على نطاق واسع أنظمة المعلومات والتكنلوجيا المعلوماتية في تحقيق وظائفها وتقديم خدماتها للأفراد والجماعات.

على الطرف الاخر من الفقه التحليلي يتوسع بعض الباحثين في نطاق تعريف الحكومة الالكترونية ليضم اليها جميع القطاعات التي تتبادل المعلومات فيما بينها ، مثلما يضيف اليها اهدافا اخرى الى قائمة اهدافها تتمثل في ضمان سرية المعلومات والسرعة في الاداء ، فيعرفها بانها : "قدرة القطاعات على تبادل المعلومات و تقديم الخدمات فيما بينها و بين المواطن و قطاعات الأعمال بسرعة و دقة عاليتين و بأقل كلفة ممكنة مع ضمان السرية و أمن المعلومات المتداولة في أي وقت و مكان. أو أنها نظام افتراضي يمكن الأجهزة الحكومية من تأدية إلتزاماتها لجميع المستفيدين باستخدام التقنيات الإلكترونية المتطورة متجاهلة المكان و الزمان مع تحقيق الجودة و التميز و السرية و أمن المعلومات "(2).

وهو المسار الذي كرسته وروجت له المنظمات الاقتصادية الدولية في تعريفها للحكومة الالكترونية مثلما فعلت الأمم المتحدة في عام 2002 عندما عَرَّفَتْ الحكومة الإلكترونية بأنها "استخدام الإنترنت والشبكة العالمية العريضة لتقديم معلومات وخدمات الحكومة للمواطنين."

وفي السياق ذاته قدمت منظمة التعاون والتنمية في المجال الإقتصادي OECD في عام 2003 تعريفاً للحكومة الإلكترونية بأنها " استخدام المعلومات والإتصالات وخصوصاً الإنترنت للوصول إلى حكومات أفضل." (3) .

كما وقد قدم البنك الدولي عام 2005 مفهوماً للحكومة الالكترونية : "هو بانها عملية استخدام المؤسسات لتكنولوجيا المعلومات (مثل شبكات الانترنت وشبكة المعلومات العريضة وغيرها) والتي لديها القدرة على تغيير وتحويل العلاقات مع المواطنين من الوصول للمعلومات ، مما يوفر مزيداً من الشفافية وادارة اكثر كفاءة للمؤسسات" (4)

وقد اعتمدت المنظمة العربية للتنمية الإدارية تعريفا للحكومة الإلكترونية بأنها : " عملية استخدام المعلومات العريضة والإنترنت، والاتصال عبر الهاتف الجوال لامتلاكها القدرة على تغيير وتحويل العلاقات مع المواطنين ورجال الأعمال ومختلف المؤسسات الحكومية"(5).

في ضوء ما تقدم يمكن صياغة التعريف الاتي للحكومة الالكترونية : " الحكومة الإلكترونية منظومة تهدف إلى تقديم الخدمات الحكومية وغير الحكومية على إختلافها عبر الوسائط الإلكترونية وأدوات التكنولوجيا وأهمها الإنترنت والإتصالات بهدف تسهيل وتسريع وترشيد التعاملات بدقة عالية لدى جميع المستفيدين ".

2. تمييز مفهوم الحكومة الالكترونية من المفاهيم المقاربة :-

نظرا لاختلاف الرؤى حول مفهوم الحكومة الالكترونية واختلاف اليات تطبيقها ، فقد تداخل هذا المفهوم مع مفاهيم كثيرة اخرى ، وصار يستخدم في كثير من الاحوال بدلالتها او حتى بديلا عنها . ومن هذه المفاهيم (الادارة الالكترونية ، المجتمع الرقمي ، الحوكمة الالكترونية وغيرها .

---

(1) يوسف محمود، المفهوم القانوني للحكومة الإلكترونية ، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانوني، العدد الحادي عشر، المجلد الخامس ، يونيو 2021، ص97 .

(2) الحكومة الالكترونية ، موقع سيريا نيوز ،www.syria-news.com

(3) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، الحكومة الالكترونية : السياسات والاستراتيجيات والتطبيقات ، الاسكوا - الامم المتحدة ،(2014) ، ص 12

(4) مريم خالص حسين ، الحكومة الالكترونية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بمؤتمر الكلية ،(2013) ، ص 443.

(5) احمد سردار عارف ، الحكومة الالكترونية ودورها في الحد من ظاهرة الفساد الاداري ، مقال منشور على موقع الحوار المتمدن ، العدد 3296، بتاريخ 2011/3/5. www.ahewar.org

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

2. 1. تمييز الحكومة ألالكترونية من إلادارة ألالكترونية:-

كثر في الآونة الأخيرة الجدل بشأن مصطلحي الحكومة الإلكترونية و الإدارة الإلكترونية هل هما مصطلحان مختلفان، أم مترادفان. وقد توصلت الدراسات إلى أن العلاقة بينهما هي علاقة الجزء بالكل، فالإدارة الإلكترونية :هي الجزء و تعني تحويل جميع العمليات الإدارية ذات الطبيعة الورقية إلى عمليات ذات طبيعة إلكترونية باستخدام التطورات التقنية الحديثة "العمل الإلكتروني" أو الإدارة بلا أوراق. وتعمل الإدارة الإلكترونية على تطوير البنية المعلوماتية داخل المؤسسة، و بعبارة أخرى إن تطبيقها مقتصر على حدود المنظمة فقط.

أما الحكومة الإلكترونية فهي تمثل الكل، و تعني جميع العمليات الإلكترونية التي يتم من خلالها الربط بين المنظمات التي تطبق الإدارة الإلكترونية و ذلك من خلال التشغيل الحاسوبي ذي التقنية العالية. وهذا يعني أن الإدارة الإلكترونية هي مرحلة سابقة وجزء من الحكومة الإلكترونية. وهي جزء يلتحق بعمومية نشاطات الحكومة الالكترونية ؛ فهذه الاخيرة تعني بعبارة اخرى ان تجعل جميع الادارات الحكومية تتكامل مع بعضها البعض وتقدم الخدمات فيما بينها وبين المواطنين والقطاع الخاص بشكل مباشر والكتروني(1) .

2. 2. تمييز الحكومة الالكترونية من المجتمع الرقمي :-

إن الحكومة الإلكترونية تتمثل في العمل على تقديم الخدمات الحكومية لأصحاب العلاقة بأفضل صورة ممكنة باستخدام تقنية المعلومات والاتصالات، أما المجتمع الرقمي فيمتد إلى أبعد من ذلك؛ ليعكس مدى تقدم المجتمع و فاعليته في استخدام تقنية المعلومات و الاتصالات و تبنيها في كافة الجوانب الحياتية للأفراد و المؤسسات ؛ مع العلم بأن الحكومة الالكترونية عنصر مهم في بناء مثل هذا المجتمع، إلا أنه قد يكون عنصر غير ذا جدوى في حال عدم امتلاك أصحاب العلاقة المعرفة الكافية لإستيعاب هذه الخدمات و التعامل معها.

كما أن الحكومة الإلكترونية والمجتمع الرقمي عنصران يكمل أحدهم الآخر و قد يتداخلان في بعض الجوانب، لذا فإنه وجب على إدارة الحكومة الإلكترونية العمل على الترويج لمبادراتها في المجالين، وخطط بناء المجتمع الرقمي تتضمن توفير بنى أساسية و نظام تشريعي و توفير قنوات إلكترونية متعددة لتوفير الخدمات الحكومية الإلكترونية و جوانب أخرى مما له أثر مباشر على الاقتصاد و أفراد المجتمع.

وعلى الرغم من أن الحكومة الإلكترونية امتداد طبيعي لتطور المجتمع الرقمي، إلا أن تحسين مستوى الخدمات الحكومية المقدمة لأصحاب العلاقة في مجتمع تقليدي قد يكون مفيدا جدا و ذلك من خلال توفير علاقات أكثر فاعلية وتأثيرا بين الحكومة والمواطنين عبر القنوات التقليدية.

يمكننا أن ننظر للحكومة الإلكترونية على إنها تحويل علاقات القطاع العام الداخلية والخارجية عبر تفعيل تقنية المعلومات والاتصالات بهدف تحسين الخدمات الحكومية المقدمة لأصحاب العلاقة مع الوضع بعين الاعتبار أن المجتمع الرقمي هو مجتمع متطور يتكيف بسرعة ويتكامل مع التقنية الرقمية في الحياة اليومية في المنزل والعمل واللعب.، وإدارة الحكومة الإلكترونية يجب أن لا تهمل تطوير ونشر وتقوية السياسات والقوانين والنظم الضرورية لدعم الاقتصاد المبني على المعرفة و عناصر نجاحه(2) .

لإدارة الحكومة الإلكترونية دورا فعالاً في المجتمع الرقمي والحكومة الإلكترونية، ففي المجتمعات الرقمية المتقدمة تعني بإعادة صياغة القوانين التي يكون تطبيقها نوعا من التحدي و وضع النظم الجديدة للتعامل مع نماذج جديدة من الأعمال، و تحدد الطرق الجديدة لتقديم الخدمات الحكومية و العمل على صمود و تنافسية البنية الأساسية في المجتمع. أما في

---

(1) د.مهدي عبد الصاحب ، الحكومة الالكترونية : تغيير جوهري في ثقافة تنفيذ الخدمات ، مقال منشور على موقع منتديات الكويت نت ،3/ 2008/6 ، www.kuwnet.com/

(2) http://www.khayma.com/librarians/archive/lis/001.htm

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

المجتمعات الرقمية الأقل تطورا يختلف دور إدارة الحكومة الإلكترونية ليغطي توفير البنية الأساسية و التعليم المناسب و توفير التمويل للمبادرات الرقمية التي يقوم بها بعض أصحاب العلاقة(1).

2. اهداف الحكومة الالكترونية في العراق :

ان الحكومة الالكترونية تتحقق من خلال ادراك حقيقية ان العالم اليوم ومستجداته اصبح يحكم المجتمع بانه متقدم ويتميز بوجود ثلاثة شروط اساسية وهي المسائلة والشفافية والحكم الصالح ، وهذه تمثل ركائز الحكومة الالكترونية ، وان الحكومة الالكترونية، جاءت بعد ظهور صور الفساد الاداري والمالي في المجتمع ومؤسساته ولإصلاح هذا الامر لقد تم البحث عن سبل للمعالجة فكانت الحكومة الالكترونية احد العلاجات الواقية من انتشار الفساد من جانب والعمل على منعه من جانب اخر ، كما ان مقتضيات الاصلاح الاداري يلزم المؤسسات الحكومية بنمط الشفافية والوضوح في منهج عملها وان تتيح جدية وصول المعلومات عما تقوم به من اعمال للمواطنين وليس فقط استجابة لطلباتهم . وان الخدمات المباشرة تعتبر جزءاً من اعادة التصميم الشامل لتوصيل المعلومات والخدمات الحكومية ، وبالنسبة للأجهزة الحكومية فأنها تتبع توصيل المعلومات والخدمات عن طريق ادارة قنوات متعددة للنقل والتوصيل ، وعلى الرغم من استمرار توصيل المعلومات والخدمات بالطرق التقليدية مثل استخدام التلفون ، الفاكس، او الطرق اليدوية ، الا ان الهدف الاهم هو تحسين جودة الخدمات وتوفيرها . ولاشك ان الخدمات المباشرة لها ميزة فريدة تتمثل في سهولة النفاذ اليها في أي وقت ومن أي مكان به امكانيات الربط مع الشبكات المتاحة التي تقدمها(2).

وهكذا تتضح اهمية الحكومة الالكترونية على مستوى الدولة في تحقيق الوضوح والشفافية كونها تعد عاملا مهماً للتخفيف من نسبة العلاقات المشبوهة وغير الشرعية المحتملة عند المسؤولين والعاملين لأنها تعني اولاً وقبل كل شيء تدفق المعلومات ، وعلانية تداولها عبر مختلف وسائل الاتصال فتساهم في تسهيل المهام المطلوبة ضد مختلف اشكال الفساد ، وتوفر تواصل المواطنين بصانعي القرارات والقائمين على الامور لتحفيزها على تطويق ومحاصرة الفساد واجتثاث جذوره بمعنى اخر ان الحكومة الالكترونية تعني الانفتاح على الجمهور فيما يتعلق بهيكل وظائف الجهاز الحكومي والسياسات المالية للقطاع العام الذي من شانه تعزيز المسائلة وكذلك تعزيز المصداقية ؛ بما يحقق الاستقرار وتهيئة المناخ الملائم للاستثمار ومن ثم استهداف التنمية . وبفضل مشاركة المواطنين، يمكن للحكومة الإلكترونية أن تساهم في تعزيز الثقة بين الحكومة والإدارة العامة، كما أن الحكومة الإلكترونية يمكنها، بفضل تحسين تبادل المعلومات وانخراط المواطنين مع الحكومة، أن تعزز الثقة بين المواطن والحكومة. (3)

على المستوى الاداري ذاته تسهم الحكومة الإلكترونية من جانب اخر في رفع كفاءة العمل الحكومي، حيث تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً تمكينياً في إصلاح طريقة عمل الإدارة الحكومية. ويمكن رفع كفاءة العمل الداخلي الحكومي وتحسين الأداء عن طريق تنسيق العمليات الداخلية وعمليات المشتريات والدفع والتواصل الداخلي وتبادل المعلومات وتطوير وتنفيذ البرامج. كذلك يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تسهم في تحقيق نتائج أفضل للسياسات في مجالات الخدمات العامة كافة ؛ اذ تعد عاملاً حاسماً في تطوير النتائج في مختلف المجالات السابقة، ويعتبر استخدام الإنترنت لتقديم قيمة مضافة في المجالات السابقة أحد مجالات اهتمام الحكومات المختلفة.

على مستوى المؤسسات والقطاع الخاص : تتجسد اهمية الحكومة الالكترونية في خفض تكاليف الانتاج وزيادة الايرادات وتوجيه الانتاج في ضوء المعلومات التي توفرها عن رغبات المستهلكين ، كما تساعد في مساندة برامج التطوير الاقتصادي

---

(1) الحكومة الإلكترونية ، النادي العربي للمعلومات ، بتاريخ 20تشرين الثاني 2005،
www.cybrarians.info/index.php?...id ...

(2) http://www.last.net/last/download/1ad106e6c82950d7

(3) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، مصدر سابق ، ص 17 .

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

عن طريق تسهيل التعامل بين القطاع الخاص والعام وتحقيق التكامل مع التجارة الالكترونية مما يشجع قيام قنوات استثمارية جديدة عن طريق التقنيات المستخدمة . (1) .

وبإمعان النظر في طائفة الفوائد التي ستحققها الحكومة الالكترونية على صعيد القطاع الحكومي العام يمكن تأشير الآتي :

تنظيم العمليات الانتاجية وفق قواعد وبيئة عمل جديدة مختلفة تماماً عن الحكومة التقليدية وتحسين الاداء الوظيفي؛ من خلال تبسيط الإجراءات الحكومية واختصارها والتخلص من بيروقراطية الأداء ؛ ذلك ان الحكومة الالكترونية تختصر الهرم الاداري التسلسلي الطويل الذي عادةً ما يتبع في الحكومة التقليدية والاسراع في تنفيذ الاجراءات الادارية بغية زيادة الكفاءة الداخلية للمؤسسات الحكومية (2) .

التنسيق بين تلك الهيئات وتبادل المعلومات والبيانات فيما بينها مما يؤدي إلى زيادة الفاعلية في تحقيق الأهداف الحكومية وتحسين استجابة الحكومة لاحتياجات المستخدمين من خلال توفير الخدمات الحكومية الأكثر كفاءة وفاعلية والأسهل وصولاً للجميع.

تعزيز الحوكمة والشفافية عن طريق توضيح مختلف الإجراءات ومساهمة المستخدمين في اتخاذ القرارات.

خلق تاثير ايجابي في المجتمع من خلال ترويج وتنمية معارف ومهارات تتعلق بتقنيات المعلومات بين افراد المجتمع ، والتحول من الوصول السلبي الى المعلومات الى المشاركة النشطة للمواطن من خلال اعلامه وتمثيله واستشارته وتشجيعه على التصويت في الانتخابات وتضمينه في كل الامور العامة.

تقليل تكلفة الخدمات والاجراءات الحكومية ومايصاحبها من اداء عمليات ادارية عن طريق تقديم ذلك. (3) وهذه نتيجة حتمية من نتائج عملية التطوير الادارى والاصلاح الحكومى التى ذكرناها سابقا, وبالتالى تتم محاصرة البطالة المقنعة فى الاجهزة الحكومية إلى اقصى حدود, ويتوقف الهدر الهائل فى المال العام نتيجة التوظيف غير المدروس, والذى يكو ن مفروضا فى بعض الاحيان على الإجهزة الحكومية كنوع من الدعم والإعانة الاجتماعية لأفراد المجتمع وتخفيف وطأة البطالة عليهم. (4)

اتاحة فرص وظيفية جديدة في مجالات جديدة مثل ادخال البيانات ، وتشغيل وصيانة البنية التحتية للحكومة الالكترونية ، وامن المعلومات. (5)

اما على صعيد اهمية الحكومة الالكترونية بالنسبة لمؤسسات الاعمال والقطاع الخاص فيمكن اجمالها بالاتي : -

توفير المال والوقت والجهد على جميع الاطراف المتعاملة بالحكومة الالكترونية .

مساندة برامج التطوير الاقتصادي ، وذلك عن طريق تسهيل التعاملات بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص ، وبالتالي زيادة العائد الربحي للحكومة الالكترونية.

الاستثمار الأمثل لموارد المؤسسة من خلال تقليل تكلفة الخدمات والأعمال والمعلومات

فتح قنوات استثمارية جديدة من خلال التكامل بين الحكومة الالكترونية والتجارة الالكترونية وذلك عن طريق استخدام نفس التطبيقات والتقنيات والتبادل الداخلي للبيانات.

---

[1] م.م. نغم حميد عبد الخضر واديب قاسم شندي ، تقويم اداء الحكومة الالكترونية في بيئة الاقتصاد العراقي ،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد (37) ، المجلد الاول، 2020 ، ص 572

[2] د. سحر قدوري ال رفاعي ، الحكومة الالكترونية وسبل تطبيقها ، في مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد (7)، ص ص 310 -312

[3] د. سعد غالب ياسين ، الادارة الالكترونية وافاق تتطبيقاتها العربية ، معهد الادارة العامة ، الرياض ، (1426هـ)، ص190.

[4] أحمد الكردى ، تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية ،ملتقى البحث العلمي ، 24 أكتوبر 2010، www.rsscrs.info

[5]) محمد الهادي ، الحكومة الالكترونية كوسيلة للتنمية والاصلاح الاداري ، منتدى قسم علوم الادارة ، بتاريخ 2010/8/9 ، www.hrdiscussion.com/hrdiscussion203.html

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

تسويق المنتجات والخدمات عالميا(1).

وعلى ذلك فإن إقامة الحكومات الإلكترونية توفر استثمارات ملموسة، وذلك في شكل خفض فعلي في التكلفة أو رفع الكفاءة والإنتاجية أو تحسين الخدمات المقدمة للمجتمع بمواطنيه وأعماله. ويبقى الهدف الاعم هو تحسين جودة الخدمات المقدمة عبر الحكومة وتوفيرها . (2)

وقد قامت الحكومة العراقية بصياغة خطة العمل الاستراتيجية للحكومة الالكترونية منذ عام 2012 من خلال عملية تشاورية مع جميع اصحاب المصلحة لتوجيه عملية التحول ، وأخذت هذه الرؤية بعين الاعتبار احتياجات وفرص التنمية الوطنية والمحلية ، حيث تتماشي رؤية الحوكمة الإلكترونية للتنمية مع استراتيجية التنمية الوطنية العراقية، والأهداف الإنمائية للألفية العراقية، وخطة التنمية الوطنية ، وكذلك مع نهج تحديث القطاع العام .

تهدف هذه الرؤية إلى توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم الخدمات العامة لتعزيز الحكم الرشيد ومشاركة المواطنين وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية وتأكيد الشفافية والمساءلة والكفاءة والفاعلية في العمل الحكومي للوصول الى اقتصاد متنوع تنافسي مبني على المعرفة.

ومن أجل تحقيق الرؤية المذكورة ومن أجل ضمان الحصول على المزايا المذكورة أعلاه، فقد تم تحديد الاهداف الاستراتيجية لتطبيق الحكومة الالكترونية في العراق بالاتي :

الهدف الاستراتيجي الاول : تعزيز التفاعل بين المواطنين والدولة لتعزيز مشاركة المجتمع المدني في الشؤون العامة، وتعزيز الاندماج الاجتماعي.

الهدف الاستراتيجي الثاني : نشر ودعم خدمات الحكومة الإلكترونية الجديدة داخل المحافظات حتى يتسنى لجميع المواطنين الوصول إليها لتعزيز تكافؤ الفرص.

الهدف الاستراتيجي الثالث : زيادة قد ا رت واستجابة المؤسسات العامة من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق الحكم الرشيد، وتعزيز الكفاءة والشفافية والمساءلة.

الهدف الاستراتيجي الرابع : المساهمة في تطوير بيئة مؤاتيه لنمو اقتصادي سليم.

الهدف الاستراتيجي الخامس : تعزيز تنمية مجتمع قائم على المعرفة وردم الفجوة الرقمية(3) .

2. متطلبات انجاز الحكومة الالكترونية ومراحلها:

تستلزم الحكومة الالكترونية توافر جملة من المتطلبات ، والاليات التي تعيد هيكلة الخدمات والعلاقات ضمن المؤسسات والمنظمات العامة والخاصة تمهيدا لدمجها في الفضاء الالكتروني خدمة للمواطن العادي . وفي مسيرتها عبر الفضاء الالكتروني ، يواجه مشروع الحكومة الالكترونية منذ انطلاقته الاولى وحتى تحققه وتغلغله في مفاصل الدولة المختلفة ، مجموعة من التحديات والعقبات التي تعرقل هذه المسيرة وتحد من فرص نجاحها .

وانطلاقا من هذا المستوى جرى توزيع المبحث على مطلبين :

المطلب الاول : متطلبات انجاز الحكومة الالكترونية .

المطلب الثاني : مراحل انجاز الحكومة الالكترونية

2. 1.متطلبات انجاز الحكومة الالكترونية

لبناء حكومة الكترونية ، فانه يجب توافر مجموعة من المتطلبات الاساسية ، اهمها توفير بنية تحتية مناسبة ، ووجود الانظمة والتشريعات المناسبة ومعرفة طريقة سير المعاملات الحكومية وتوفير القدر الكافي من امن المعلومات والطاقات البشرية . وعلى هذا الاساس جرى تقسيم هذا الموضوع وفق السياق الاتي : -

---

(1) مريم خالص الحكومة الالكترونية، مصدر سابق ، ص 447

(2) عبد الرحمن تيشوري ، الحكومة الالكترونية .. كم يكلف عدم وجودها ؟ ، مقال منشور على موقع الحوار المتمدن ، العدد (3169)، 10/29/ 2010 ، .www.ahewar.org

(3) مريم خالص، مصدر سابق ، ص 457 .

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

1.1.المتطلبات المؤسسية (تهيئة البنية التحتية) :-

يقصد بهذا النوع من المتطلبات او الترتيبات " مجموعة من الصلاحيات والمسؤوليات وآليات التعاون التي تحكم سلوك الأفراد والمؤسسات في مجال معين، اذ تساهم الترتيبات المؤسسية في ضمان التعاون ضمن الحكومة، كما أنها تمكن القطاع الخاص من المشاركة.

إن معظم النشاطات المرتبطة بالحوكمة الإلكترونية تتطلب تغييرات في طرق العمل الحالية ضمن الجهة الحكومية المعنية أو بين الجهات الحكومية المختلفة، كما أنها تتطلب التفاعل والتنسيق بين عدد من المشاريع التي تتبع لجهات حكومية مختلفة، ومن هنا تبرز أهمية وجود البناء المؤسسي الذي يمكنه لعب الدور التنسيقي المطلوب، وذلك من خلال بنية وصلاحيات مدروسة بعناية.ولتصميم ترتيبات مؤسسية ناجعة لابد من النقاط التالية:

توافر الارادة والدعم من جانب القيادات الادارية :

يأتي على راس اولويات مشروع الحكومة الالكترونية توافر قيادة سياسية قوية تعبر علنا عن التزامها بدعم الجهود الرامية للتحول الى الحكومة الالكترونية من خلال توفير القوت والجهد والمال والموارد والمناخ السياسي الذي يساهم في اطلاق القدرات الابداعية الى اقصاها . وذلك بعد ان يدرك هؤلاء مدى اهمية وتاثيرهذا التحول على الوضع العام الداخلي والخارجي للبلاد ؛ اذ ينبغي على المسؤولين في قطاعات الدولة ان يكون لديهم القناعة التامة والرؤية الواضحة لتحويل جميع المعاملات الورقية الى الكترونية ، كي يقدموا الدعم الكامل والامكانات اللازمة للتحول الى الادارة الالكترونية .

ولاشك ان ادراك اهمية التحول الى النموذج الجديد للعمل الحكومي يتطلب تعديل الاجندة الحكومية من اجل اضافة الرؤية الاكترو – حكومية على اجندات الدولة (1).

تبني رؤية استراتيجية للتغيير :

يتطلب التحول الى حكومة الكترونية ناجحة الى رؤى استراتيجية ورسالة واضحة المعالم واولويات تحترم مبدا محدودية الموارد ؛ وعليه فان على الحكومات ان تكون قادرة على تحديد اولوياتها بدقة ووضوح في ضوء معايير واعتبارات واضح هي الاخرى . (2)

تخصيص هيئة توجيهية :

تشير تجارب الدول التي دخلت عصر الحكم الالكتروني ، ان انشاء هيئة توجيهية يكون له الاثر الكبير على ترويج نماذج العمل الجديدة وابداع نماذج الكترو-حكومية تستلهم افكارها من صميم العمل الحكومي الكلاسيكي وتضفي عليها اللمسة الرقمية .

وفي معظم الاحيان تتبع هذه اللجنة لرئيس الحكم التنفيذي في البلاد وفي معظم الاحيان تكون متصلة مباشرة برئيس الحكومة وتحتوي عناصر ادارية استشارية متخصصة في صلب العمل الحكومي الكلاسيكي وعناصر تقنية متخصصة في الانترنيت ، سرية البيانات وقواعد البيانات والتشفير والشبكات . (3)

تهيئة وتأهيل الموظفين :

ان تطبيق نظام الحكومة الالكترونية بنجاح في حاجة الى اعداد الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على العمل ؛ كون الموظف هو العنصر الاساسي للتحول الى الادارة الالكترونية ، لذا لابد من تدريب وتأهيل الموظفين كي يجتازوا الاعمال

---

(1) د.محمد سمير احمد ، الادارة الالكترونية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ،2009 ، ص71.

(2) د. صفوان المبيضين ، الحكومة الالكترونية : النماذج والتطبيقات والتجارب الدولية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان ، (2011)، ص 67.

(3) د. عباس بدران ، الحكومة الالكترونية من الاستراتيجية الى التطبيق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، (2004)، ص ص 77-78.

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

عبر الوسائل الالكترونية المتوفرة . وهذا يتطلب عقد دورات تدريبية للموظفين او تأهيلهم تمهيدا لا دخال التغيير والتطوير على العنصر البشري العامل حتى يتمكن من ادارة المشروع بالوسائل الالكترونية المتاحة (1)

اعادة هندسة اجراءات العمل :

تقوم هذه العملية على النظر بشكل جذري في اجراءات العمل واعادة تصميمها بشكل يرفع الاداء والكفاءة ويقلل الكلفة في انجاز العمل وتقديم الخدمات ؛ لاسيما وان بعض تلك الاجراءات غير مدونة على ورق او ان بعضها مدون منذ سنوات طويلة ولم يطرا عليها أي تطوير . لذا لابد من توثيق جميع الاجراءات وتطوير القديم منها كي توافق مع كثافة العمل ويتم ذلك من خلال تحديد الهدف لكل عملية ادارية تؤثر في سير العمل وتنفذها بالطرق النظامية مع الاخذ بالاعتبار قلة التكلفة وجودة الانتاجية (2)

2.1.2. المتطلبات التقنية

تمتلك الدولة من خلال مؤسساتها المختلفة ، كمية هائلة من المعلومات والبيانات والبرامج والخدمات التي تقدمها للجماهير . وهذا يتطلب – على المستوى الفني – توافر مجموعة من الخطوات والمتطلبات ذات اصلة الصميمية بتقنيات المعلومات والاتصالات يمكن تحديدها بالاتي :

توافر البنى والاستراتجيات المناسبة الكفيلة ببناء المجتمعات الالكترونية ، فبناء المجتمعات يتطلب انشاء وسيط تفاعلي على الانترنيت يقوم بتفعيل التواصل بين المؤسسات الحكومية وبين المواطنين وبينها وبين مزوديها .

كما تغطي هذه الاستراتيجية من جانب اخر انشطة التحليل الاستراتيجي لبيئة الاعمال ، والتصميم والاختيار الاستراتيجي وتطبيق استراتيجية الاعمال الالكترونية .

حل المشكلات القائمة في الواقع الحقيقي قبل الانتقال الى البيئة الالكترونية . فعلى الحكومة ان تقوم بتوفير المعلومات اللازمة بمواطنيها عبر الانترنيت حيث يجب ان تتواجد سياسة يتم بموجبها تحديد جميع الوثائق والمعلومات والنماذج الحكومية مباشرة على الانترنيت .

اجراء تغييرات في الجوانب التشغيلية مع بناء التكنولوجيا الممكنة وهذا لا يعني بالضرورة وصول الانترنيت الى البيوت ، بل يكفي ان تتوفر لهم امكانية الولوج الى شبكات المعلومات الدولية من مكان عملهم . وهذا يستلزم في الوقت عينه تحديد المهارات والقدرات الواجب توافرها في الموظفين للتحول الى الحكومة الالكترونية .

تركيب الهيكل الالكتروني : لكل ادارة بنيانها وادواتها ووسائلها المناسبة في العمل وانجاز الاهداف المنشودة . والادارة الالكترونية تتطلب وجود بنية تنظيمية حديثة ومرنة وقبل ذلك بنية شبكية تستند الى قاعدة تقنية ومعلوماتية متطورة وثقافة تنظيمية تتمحور حول قيمة الابتكار والمبادرة والريادة في اداء وانجاز الاعمال بكفاءة وفعالية . (3)

1. 3. المتطلبات القانونية :-

نشأت معظم التشريعات والقوانين في بيئة تقليدية، لذا فإنها قد أسست لأداء العمل وفقًا لمعايير الانتقال واللقاء المباشر بين الموظف وطالب الخدمة، وكذا الاعتماد على شهادات الإثبات الموثقة، وبالطبع فإن التحول إلى الحكومة الإلكترونية يحتاج بيئة قانونية وتشريعية مختلفة . (4) اذ تتطلب عمليات التطبيق لمبادرة الحكومة الإلكترونية التعامل مع مجموعة من القضايا القانونية والتشريعية، وذلك كي لا تعرقل القوانين المصممة للتعامل مع بيئة ورقية التعامل مع

(1) د. عائشة احمد الحسيني وشذا عبد المحسن الخيال ، اثر تطبيق انظمة الادارة الالكترونية على الاداء الوظيفي ، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة – جامعة الازهر ، العدد(10) ،(2013) ، ص 68 .

(2) د.محمد سمير احمد ، المصدر السابق ، ص 72.

(3)د. سعد غالب ياسين ، مصدر سابق ، ص 237.

(4) رافت رضوان ، الحكومة الالكترونية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية الاستراتيجية ، القاهرة ، (2005)، ص 35.

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

الخدمات الإلكترونية. لهذا فمن الضروري أن يتم تحديث القوانين الحالية أو وضع قوانين جديدة تسمح بالتعامل مع الوثائق والتعاملات الإلكترونية.

يمكن تصنيف التشريعات السيبرانية، تبعاً لموضوعها، في أربعة أنواع: النوع الأول يتضمن القوانين الهادفة إلى حماية المستخدم، مثل حماية الخصوصية والبيانات الشخصية وحماية حقوق المستهلك؛ والنوع الثاني يتعلق بالقانون الجزائي وهو خاص بمعالجة الجرائم والاستخدام السيّئ للفضاء السيبراني؛ والنوع الثالث مرتبط بحماية الملكية الفكرية للمنتجات والبرامج والمعلومات المنشورة على الإنترنت بما يتلاءم مع أوضاع دول المنطقة وتحفيز الإبداع فيها؛ والنوع الرابع يهدف إلى تنظيم النشاطات الإدارية والتجارية على الفضاء السيبراني (1) .

2.2. مراحل انجاز الحكومة الالكترونية

للوصول الى تطبيق ناجح للحكومة الالكترونية ينبغي ان يؤخذ بعين الاعتبار عملية الانتقال من الإدارة التقليدية الى الالكترونية وهي عملية ليست بالسهلة او السريعة ، اذ تتطلب استراتيجية متماسكة تبدا بدراسة الادارة السياسية للامة ومواردها وبيئتها القانونية والاقتصادية والاجتماعية .(2) لاسيما اذا علمنا ان العمل بالادارة الالكترونية يتطلب اجراء تغيير استراتيجي في معمار وانشطة اعمال المنظمة ، وبخاصة نقل الارتباطات المادية لسلسلة القيمة الكاملة للمنظمة الى وصلات رقمية تعمل على اساس تكنلوجيا المعلومات والاتصالات . (3) وأفضل سيناريو للوصول الى تطبيق سليم لإستراتيجية الحكومة الالكترونية مع استغلال امثل للوقت والمال والجهد ، هو بتقسيم خطة الوصول الى المرحلة النهائية الى ثلاث مراحل ؛ على ان يتم ذلك بعد القيام بإصلاح إداري شامل وتام للنظام الإداري التقليدي ؛ اذ لا يمكن الانتقال من نظام إداري تقليدي الى نظام الكتروني دفعة واحدة. وتقسيم الخطة من شأنه ان يؤدي الى اندماج المجتمع بشكل كلي بحيث يتأقلم معها ويتطور بتطورها على عكس ما يحدث عند تطبيق الادارة الالكترونية دفعة واحدة مما يؤدي الى تفاجئ المجتمع بها وقد يتم رفضها او مقاومتها في حينه. (4)

المرحلة الأولى (الإدارة التقليدية الفاعلة) ويتم فيها تفعيل الإدارة التقليدية والعمل على تنميتها وتطويرها في الوقت الذي يتم البدء ايضا وبشكل متواز بتنفيذ مشروع الإدارة الالكترونية بحيث يستطيع المواطن في هذه المرحلة من اجراء معاملاته بسهولة وبدون اي روتين او مماطلة في الوقت الذي يستطيع فيه من يملك حاسباً شخصياً او عبر الاكشاك الاطلاع على نشرات المؤسسات في الإدارات والوزارات وأحدث البيانات عبر الشبكة الالكترونية مع امكانية طبع او استخراج الاستمارات اللازمة وتعبئتها لانجاز اية معاملة. (5)

المرحلة الثانية: مرحلة (الفاكس والتلفون الفاعل) وتعتبر هذه المرحلة هي الوسيط بين المراحل ويتم فيها تفعيل تكنولوجيا الفاكس والتلفون بحيث يستطيع المواطن الاعتماد على التلفون المتوفر في جميع الاماكن اضافة الى خدمة معقولة التكلفة ويستفيد منه في الاستفسار عن الاجراءات والاوراق والشروط اللازمة لانجاز المعاملات بشكل سلس وسهل ودون اية مشاكل بحيث يستطيع استعمال جهاز الفاكس في ارسال واستقبال الاوراق او الاستمارات وحينها يكون كثير من

---

(1)أصدرت الإسكوا عام 2009 نموذجاً 19 يحدد المواضيع الهامة لكل قانون من قوانين الفضاء السيبراني، لمساعدة البلدان في وضع تشريعاتها السيبرانية وفي تقييم قوانينها القائمة وتحديد مواضع النقص فيها. وقد طبقت الإسكوا هذا النموذج على عدد من بلدان المنطقة، وأصدرت جداول للبلدان الأعضاء تبين القوانين الصادرة في كل منها استناداً إلى هذا النموذج، ويتضمن النموذج المحاور التشريعية التالية: حماية البيانات الشخصية؛حرية وسرية المعلومات في الاتصالات الإلكترونية؛حقوق الملكية الفكرية والصناعية؛التجارة الإلكترونية؛المعاملات الإلكترونية؛
الجرائم السيبرانية.

(2) د.صفوان المبيضين ، مصدر سابق، ص64 .

(3) د. سعد غالب ياسين ، مصدر سابق ، ص 233 .

(4) الحكومة الالكترونية ومراحل تطورها ، مقال منشور على موقع معلمات الحاسب ، www.computer03.com

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

الناس قد سمع او جرب نمط الادارة الالكترونية بحيث يستطيع التجار والاداريون والمتعاملون والقادرون في هذه المرحلة على انجاز معاملاتهم عن طريق الشبكة الالكترونية. (1)

المرحلة الثالثة: وفي هذه المرحلة تكون الادارة الالكترونية فاعلة وفيها يتم التخلي عن الشكل التقليدي للادارة بعد ان يكون عدد المستخدمين للشبكة الالكترونية قد وصل الى مستوى عال وتوفرت الحواسيب سواء بشكل شخصي او بواسطة الاكشاك او في مناطق عمومية بحيث تكون تكلفتها ايضا معقولة ورخيصة مما يسمح لجميع فئات المجتمع باستعمال الشبكة الالكترونية لانجاز اية معاملة ادارية بالشكل المطلوب وباسرع وقت واقل جهد وكلفة ممكنة(2) .

وضمن هذه المرحلة ينبغي تهيئة جملة من المتطلبات الضرورية كوسيلة لتامين الانتقال الناجح الى اعتماد نظام الحكومة الالكترونية ، من أهمها : (3)

1- تهيئة البنية التحتية الكفيلة بضمان الخصوصية والأمان لكل من يستخدم تطبيقات الحكومة الالكترونية، وهذا لن يتأتى إلا بوجود شبكة اتصالات حديثة ولها القدرة على نقل المعلومات بسرعة كبيرة مع المحافظة على سلامة المعلومات وسريتها.

2- التدريب الموسع لموظفي الدولة لكي يستطيعوا التعامل مع تقنيات المعلومات وتطبيقاتها المختلفة ، وما يصاحب هذه العملية من تجهيزات آلية وقدرات بشرية لتشغيل نظام الحكومة الإلكترونية.

3- التعاون بين القطاعين العام والخاص واسهامهما في دعم التطبيقات المتعددة للحكومة الإلكترونية. ويدخل ضمن ذلك ايضا التعاون مع مراكز البحوث لتجربة التطبيقات المتطورة في استخدامات الانترنت.

4- تطوير وصول إلكتروني متكامل للمعلومات والخدمات الحكومية كإنشاء مواقع للجهات الحكومية على الانترنت مع توفير المعلومات اللازمة وإمكانية الوصول إلى الخدمات بيسر وسهولة مع توضيح التعليمات والإرشادات اللازمة لتعبئة النماذج وإرسالها عن طريق الانترنت.

3. مشروع الحكومة الالكترونية في العراق وتحدياته

ان السياق النظري للحديث عن تجربة الحكومة الالكترونية يبقى عقيما ما لم يعالج في ضوء معطيات الواقع الميداني ، سبيلا للافادة من حصيلة ذلك كله في تسليط الضوء على خصوصية تجربتنا الوطنية وتحليلها للوقوف على مستوى تفاعلها مع الفضاء المعلوماتي وحجم التحديات الماثلة في طريقها بغية تذليلها والوثوب الى الغايات المرجوة من خوض تلك التجربة . وهذا ما سيتم بحثه في موضوعين اولهما تطبيق مشروع الحكومة الالكترونية في العراق والثاني تحديات تطبيق تلك التجربة .

1. : تطبيق مشروع الحكومة الالكترونية في العراق

بالنظر للظروف السياسية الصعبة التي مر بها العراق قبل عام (2003) ولاسيما الحصار الاقتصادي الذي فرض عليه كعقوبة على ممارسات النظام السياسي المباد ، ازدادت الفجوة التقنية بين العراق والدول الاخرى ، على الرغم من امتلاكه كوادر علمية وامكانيات تجاوزت ما تمتلكه الدول العربية وبعض الدول الاجنبية. ومن هذا المنطلق يمكن القول بان العراق قبل عام(2003) كان يمتلك ما يسمى بـ(جاهزية العمل في الفضاء الالكتروني) دون ان يمتلك الوسائل المادية التي تمكنه من التفاعل والافادة من الفضاء الالكتروني .

---

(1) د.علي ميا ، الحكومة الالكترونية ، صحيفة الوحدة الالكترونية ، بتاريخ 2007/2/18 ، wehda.alwehda.gov.sy/

(2) امال خليل ، الابعاد التنظيمية والاتصالية للادارة الالكترونية في المرفق العام ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الاعلام والاتصال في جامعة الجزائر ، عام 2022 ، ص 75 .على الرابط :

f https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/bitstream/123456789/8074/1/%D8%AF.1768.070.pd

(3) د.فهد بن ناصر العبود ، الحكومة الالكترونية ، مقال منشور على موقع تكنلوجيا التعليم ، www.khayma.com/education-technology/index.htm

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

ولقد استدرك العراق بعد عام (2003) ضرورة المضي قدما في طريق الانفتاح على التجارب العالمية في كل المجالات وفي مقدمتها المجال الالكتروني ليعوض الانقطاع الحضاري التي عاشها في ظل النظام البائد . وكانت مشاركاته في المحافل والمؤتمرات الدولية - وفي مقدمتها (القمة العالمية المعلوماتية)-1 مؤشرا فعليا على جدية رغبته في السير بهذا الطريق الالكتروني . وفي سياق توجهاته الى تبني تجربة الحكومة الالكترونية ، يجدر بنا البحث اولا في مراحل تطبيق مشروع الحكومة الالكترونية في العراق في محور ، ومن ثم بحث الخطة التي تبناها العراق لتطبيق هذا المشروع في محور ثانٍ.

3 . 1. 1. مراحل تطبيق مشروع الحكومة الالكترونية في العراق

كانت البداية الحقيقية لتجربة العراق مع الحكومة الالكترونية عندما بدا العراق بتشكيل هيئة حكومية للمشروع في عام 2003 تحت عنوان (اللجنة الوزارية التوجيهية للحكومة الالكترونية في العراق). وفي عام(2004) وقعت وزارة العلوم والتكنولوجيا عقداً بمبلغ (20) مليون دولار مع احدى الشركات الايطالية لتنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية . وكانت خطة الوزارة تتكون من ثلاثة مراحل(2):

- المرحلة الاولى (قصيرة المدى) : مدتها سنتان وتتضمن تأسيس البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وتقديم الخدمة الى موظفي وزارة العلوم والتكنولوجيا.

- المرحلة الثانية : تبدأ عام(2006) وتمتد لمدة خمس سنوات يتم فيها تدريب بعض موظفي الوزارات، فضلاً عن ربط جميع الوزارات بشبكة انترنيت داخلية تسهل عمل واتصال تلك الوزارات والتي تعد نواة الحكومة الالكترونية

- المرحلة الثالثة (بعيدة المدى): وتتضمن تدريب موظفي جميع الوزارات بعد ان تكون قد امتلكت جميع المتطلبات التقنية لبدء العمل الالكتروني على المستوى الحكومي وهذه المرحلة تمتد لخمس سنوات ايضاً.

الا ان غياب الظروف المؤاتية لتنمية هذا المشروع ساهمت في تأخر تطبيقه حتى عام 2009 اذ تم تأسيس اللجنة الوزارية التوجيهية للحكومة الالكترونية بهدف صياغة منهج متكامل للحكومة الالكترونية من اجل تنمية العراق على المستوى الوطني بما يتفق مع استراتيجية التنمية الوطنية العراقية والاهداف الانمائية للالفية وخطة التنمية الوطنية ووضع التوصيات لها . تبع ذلك انعقاد مؤتمر اربيل في نيسان عام 2010 بهدف متابعة تنفيذ توصيات المؤتمر والتي على اثرها تم صياغة خطة عمل استراتيجية للحكومة الالكترونية واطلاق البوابة الالكترونية للعراق عام 2011 . وقد شرعت الحكومة العراقية بالتعاون مع الامم المتحدة عام 2012 الى عقد مؤتمر بعنوان " معا نحو الاندماج الرقمي " في بغداد لمناقشة ابرز التحديات التي تعيق تطبيق الحكومة الالكترونية في العراق مع وضع مؤشرات أداء لرصد وتقييم الحكومة الإلكترونية وتقييم الجاهزية الإلكترونية داخل مختلف المؤسسات العراقية(3) .

1 . 2. خطة عمل الحكومة الالكترونية العراقية:

تركز خطة العمل الاستراتيجية للحكومة الإلكترونية على عشرة عناصر اساسية مترابطة معا بشكل وثيق، مما يتيح الفرصة لتنفيذ المجالات ذات الأولوية بأسلوب متكامل .والعناصر العشرة هي :.

١ .التوعية والاتصالات والالتزام؛ فمن الضروري قبول وفهم الحكومة الالكترونية من قبل جميع أصحاب المصلحة لضمان تدفق فوائدها للمجتمع ككل. وان خطة العمل وضعت لضمان الحصول على التزام حقيقي من القادة السياسيين في جميع أنحاء العراق، فان تعريف القيادة بممارسات الحكومة الإلكترونية والقيمة التي جلبتها الحكومة الإلكترونية للحكومة يصنع فرقا في تعزيز التزام القادة .

٢ .بناء القدرات البشرية.

---

(1) جرى عقدهذه القمة برعاية هيئة الامم المتحدة في تونس عام(2007) . وقد تمخض عنه اعلان المبادئ العامة للامم المتحدة، وتوصيات تلتزم البلدان بتنفيذها ومنها العراق ليقلص الفجوة الرقمية التي وصلت اليها المجتمعات الرقمية في العالم.

(2) باسم عبد الهادي حسن ، هل يمكن اقامة حكومة الكترونية في العراق ، مقال منشور على موقع جريدة المدى الالكتروني ، www.almadapaper.net/

(3) https://akhbaar.org/home/2011/11/119192.html تاريخ النشر 23 /تشرين الاول 2011

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

٣ .التخاطب البيني والمعايير. هناك حاجة إلى وجود آلية تنسيق قوية بدعم من القيادة الملتزمة في مركز برنامج الحكومة الإلكترونية لتنسيق العملية بين مختلف الوزارات والادارات، وكذلك بين مختلف مستويات الحكومة على المستوى المركزي والمحلي.

٤ .المؤسسات وادارة التغيير.

٥ .الاطار القانوني. ينبغي ان يسبق الحكومة الإلكترونية تغييرات في النظام القانوني لحماية المعلومات والخصوصية في البيئة الرقمية .وفي الوقت نفسه، تحتاج القوانين الجنائية إلى تحديث لدمج الجريمة الإلكترونية، وسرقة البيانات الإلكترونية .ويجب تعديل تشريعات حقوق الملكية الفكرية لتشمل حماية ملكية المحتوى الإلكتروني . كما ينبغي أن تحدد التشريعات أنواع ومعايير التوقيعات الالكترونية والمصادقة الالكترونية وتنظم حفظ السجلات الإلكترونية(1) .

٦ .البنية التحتية للاتصالات.

٧ .ادارة الموارد المالية.

٨ .المراقبة والتقييم.

٩ .ايصال الخدمات للمواطن. ويمكن تسهيل إمكانية الوصول إلى الحكومة من قبل المواطنين وإلى المواطنين من قبل الحكومة عن طريق الحلول القانونية التي يمكن أن تؤثر على توافر وسهولة الوصول إلى خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، مثل تحرير سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية، وإنشاء منظمين مستقلين ووضع تدابير تنظيم مؤيدة للمنافسة.

١٠ . البيانات وانظمة المعلومات. من الضروري المحافظة على سلامة نقل وتخزين المعلومات الإلكترونية ضمن برنامجها الحكومي 2014- 2018 ، تبنت الحكومة العراقية استراتيجية تطبيق الحكومة الالكترونية لرفع الكفاءة والانتاجية وانهاء الفساد اذ اشارت الرؤية الى ان العراق سيعتمد على قطاع تكنلوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم الخدمات العامة بهدف تعزيز الحكم الرشيد والفاعلية والكفاءة في العمل الحكومي بما يضمن الوصول الى اقتصاد متنوع تنافسي قائم على المعرفة " (2)

ولقد قامت الحكومة العراقية بعدة مبادرات بخصوص تطبيقات الحكومة الالكترونية مثل إطلاق البوابة الإلكترونية للعراق: .في تموز/يوليو(2011 e-Iraq Portal) •

•وضع إطار التخاطب البيني الحكومي والتصميم المعماري للمؤسسات الوطنية.

•وضع أربع استراتيجيات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخطة التحول للصحة الإلكترونية، والتعليم الالكتروني، والخدمات البلدية الإلكترونية، والسجلات الشخصية الإلكترونية للمواطنين، وصياغتها .واعتمادها من كل وزارة معنية في أيلول/سبتمبر 2011 (3) .

ان الخطوات السابقة، التي بدا العمل بها على الرغم من اهميتها في تطوير واتمتت الخدمات الحكومية المقدمة وعلاقتها مع المواطن الا انها – حسب اعتقاد المعنيين- غير كافية لتطبيق تجربة الحكومة الالكترونية ما لم يتم مواجهة التحديات التي قد تعترض تطبيق مشروع تلك الحكومة ولاسيما في العراق وهذا ما سنبحثه في المحور القادم .

3 . 2. تحديات تطبيق الحكومة الالكترونية في العراق

يواجه تطبيق تجربة الحكومة الالكترونية في أي قطر جملة من التحديات والعقبات التي تقف في طريق نجاحها ، نظرًا لعمق المشروع وضخامته وتكلفته وتأثيره الواسع على كل مناحي الحياة في الدولة، وندرة المورد البشري المدرب، والقادر

(1) للمزيد من التفاصيل حول موضوعة التوقيع الالكتروني يمكن الرجوع الى قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم (78) لسنة 2012

(2) م.م. نغم حميد عبد الخضر واديب قاسم شندي ، تقويم اداء الحكومة الالكترونية في بيئة الاقتصاد العراقي ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد (37)، المجلد الاول ، (2020)، ص 576 .

(3) مريم خالص ، مصدر سابق ، ص 456.

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

على نقل تلك التكنولوجيا واستيعابها، وعدم الاهتمام بالبحث والتطوير والتدريب للمورد البشري. وعلى هذا الاساس جرى تقسيم المطلب على فرعين . تم تكريس الفرع الاول للبحث في طبيعة التحديات الادارية والقانونية التي تواجه تطبيق الحكومة الالكترونية ، اما الفرع الثاني فيتصدى التحديات التقنية التي تطبيق تجربة الحكومة الالكترونية سبيلا لإتمام ملامح الاطار النظري لهذا الموضوع .

2. 1. التحديات الإدارية :

يعتبر مشروع الحكومة الإلكترونية من المشاريع العملاقة التي تخدم نشاطات متعددة داخل البلد، وكافة المستويات الإدارية في الهيكل الإداري، كما أنها تعمل في إطار تكنولوجي وتقني عملاق من الأفراد والأجهزة والمعدات والبرامج والشبكات وقواعد البيانات، في بيئة تتصف التغيير المستمر، كما تلبي مجموعة كبيرة من الخدمات والطلبات لشريحة واسعة من المجتمع تتجاوز حدود الوطن الواحد، من خلال كم هائل من العمليات و الإجراءات والمعالجات والنماذج وهي مجموعة من التحديات التي تعيق تنفيذ المشروع في مرحلة التخطيط والدراسة، وقد تمنع التنفيذ، ومن تلك التحديات(1):
انعدام الإرادة السياسية لدى القيادة السياسية في العراق، وقد تكون تلك القيادة لا تمتلك الثقافة اللازمة للتغيير والتطوير ، وغياب إدارة التغيير بحيث أن التحول إلى نموذج الحكومة الإلكترونية سيؤدي إلى تغيير علاقة الجهاز الحكومي مع بيئته الداخلية والخارجية مما سيستوجب إعادة تصميم العملية الإدارية الذي يتعامل معها ذلك الجهاز الإداري، وتصلب الثقافة التنظيمية، ومقاومة التغيير من قبل العاملين. (2)

عدم وجود هياكل تنظيمية محددة وواضحة، وعدم ملائمة الأنظمة واللوائح المعمول بها لتطبيق الحكومة الإلكترونية في العراق باستثناء قانون التوقيع الالكتروني والمبادرة التي اعتمدتها وزارة العلوم والتكنلوجيا العراقية عام 2011 .

المركزية الإدارية والبيروقراطية المفرطة التي لا تتناسب واليات عمل الحكومة الإلكترونية لإجراءات العمل الإداري، وصلابة الهياكل التنظيمية وعدم مرونتها لتتلاءم مع المتغيرات في البيئة المحيطة . ومقاومة التغير من قبل أصحاب المصالح داخل الإدارة لخوفهم على سلطاتهم وصلاحياتهم(3) أي بعبارة اخرى ؛ عدم تهيئة المؤسسات الحكومية للانتقال من نموذج الأعمال التقليدية إلى نموذج الإعمال الإلكترونية وإدارة عملية التحول الالكتروني الكامل لأنشطة وعمليات المؤسسة(4)

تعدد النظم الإدارية داخل مؤسسات الدولة بل داخل المؤسسة الواحدة ان صح التعبير ، وضعف التعاون والتنسيق بينها ما يعني انه سيكون لكل إدارة نظرتها الخاصة بها والمختلفة عن غيرها عند الاخذ بأسباب تفعيل الانظمة المعلوماتية المتطورة في العمل الاداري (5)

غياب الشفافية في العمل الإداري داخل المنظومة السياسية والادارية في العراق من حيث عرض المعلومات والتشريعات والرقابة، والتي تحقق المصلحة العامة .

2.2.3. التحديـات التشريعية

إن من أولى المعوقات التي تواجهها الإدارة عند تطبيق نظامها الإلكتروني هي المعوقات القانونية والتي تتمثل بالاتي

1-النقص والقصور التشريعي الكبير الذي يحكم نظام الإدارة الإلكترونية ، إذ إ ن النصوص التشريعية التي تنظم عمل الإدارة الالكترونية في العراق لازالت متناثرة وغير متجانسة فضلا أنها عن لازالت قاصرة على عدد مجالات عملها ، مما يجعل الادارة عاجزة عن توفير بيئة عمل الكترونية محمية وفق نصوص قانونية تحدد شروط التعامل الإلكتروني فضلا عن

(1) عبدة نعمان الشريف ، مصدر سابق، ص ص 201 -206 .
(2) د. علي ميا ، مصدر سابق .
(3) عبدة نعمان الشريف ، مصدر سابق ، ص ص 201 -206
(4) سعد غالب ياسين، مرجع سابق، ص 222
(5).أحمد فوزي ، نظم المعلومات الإدارية ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، (2007)، ص 136 .

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

غياب تحديد المشرع لمدى حجية الإثبات في المراسلات الإلكترونية و صعوبة معرفة المتعاملين عن طريق شبكات الاتصال كذلك غياب تحديد مدى حجية التوقيع الإلكتروني والوثائق و المحررات الإلكترونية في نصوص صريحة

2- جمود التشريعات والقوانين واللوائح، وعدم مناسبتها للمتغيرات الجارية على المعاملات والإجراءات الإلكترونية .

3- صعوبة الملاحقة للمجرمين في مجال تكنولوجيا المعلومات لعولمة الجريمة المعلوماتية التي قد تأتي من دول أو منظمات في إطار الحروب المتبادلة في المعلومات .

5-التباين الكبير في الرؤى القانونية بين الدول، وعجز الأمم المتحدة عن خلق تشريع عام وشامل رغم أن الأعمال الإلكترونية تتصف بالعالمية وتستخدم نفس الأدوات والمعدات والوسائل في كل دول العالم وجرائمها ضمن القانون الدولي العام .(1)

3.2.3. التحديات التقنية:

تدخل تلك التحديات في إطار (مهمة تكوين البنية التحتية المعلوماتية اللازمة) وتتعلق هذه العقبات أو الصعوبات في الدول التي لا تملك صناعات تقنية إلكترونية، وتتمثل هذه التحديات في :-

أ- ضعف البنى الأساسية للبرامج والنظم والنماذج والبنى التحتية للاتصالات وشبكات المعلومات والتجهيزات(2) فضلا عن صعوبة تطبيق تلك النظم التقنية ، نظرًا لوجود عيوب في التصميم أو التدريب عليها.

ب- عدم القدرة على خلق البرامج التي تتناسب وفق متطلبات بيئة العمل الداخلية وكذا البيئة الخارجية .

ج- عدم تجانس وتوافق التجهيزات من مؤسسة إلى أخرى واختلاف وتداخل المواصفات الفنية للتقنيات المستخدمة ضمن المؤسسة نفسها ، مما يخلق عدم الانسجام في متطلبات العمل وتنفيذ الإجراءات .

ارتفاع معدلات التغيير في التكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، ومشاكل الفقر المعلوماتية . والمعرفة باللغات الأجنبية الأخرى (3)

ه- الخصوصية

تشكل قضية الخصوصية إحدى اهم القضايا الشائكة التي تواجه الانترنت وتطبيقاته . وتزيد من مسؤوليات الحكومات التي تنوي تطبيق مفاهيم الحكومات الالكترونية التي يجب أن تكون قادرة على توفير الأمن والحماية لكافة المعلومات الشخصية التي يقدمها المواطنون المقيمون.

. (4)

و- الهاجس الامني يعد من أهم العوائق والتحديات في وجه تطبيق الحكومة الالكترونية . ويتاتي هذا التحدي بفعل التطور التقني المتسارع الذي يفرز ثغرات وتهديدات أمنية عديدة، منها (تهديدات الاختراقات، التهديدات المالية كالسطو والتزوير، تهديدات الجريمة المنظمة كتجارة المخدرات وجرائم غسيل الأموال، وتهديدات المواقع المعادية، وتهديدات القرصنة والتجسس والتدمير، التهديدات الجنسية أو الممارسات غير الأخلاقية). ومع اتساع نطاق اعتماد وتأثير التقنيات الإلكترونية في تركيبة كل الأنظمة التي تستخدم في مختلف جوانب الحياة نتج عنه امداد تاثير تلك التهديدات الأمنية إلى قطاعات الخدمات الرئيسية في المجتمع مما يجعل آثارها العكسية واسعة النطاق . (5).

---

(1) زينة فؤاد صبري الحيالي ، معوقـــات تطبيـــق الإدارة الإلكترونية ،اثر الإدارة الالكترونية على العقد الالكتروني ، ص21-23

2(2) عبدة نعمان الشريف ، مصدر سابق ، ص ص 201 -206

(3) أبوبكر محمد الهوشي ، الحكومة الالكترونية – الواقع والأفاق ، مجموعة النيل العربية، مصر ،(2006) ، ص 421 .

(4) د. سعد عباس ، الحكومة الالكترونية : الابعاد النظرية واليات التطبيق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،العدد (23)، (2010)، ص 18.

(5) عبدة نعمان الشريف ، مصدر سابق ، ص ص 201 -206

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

الخاتمة

اولا: الاستنتاجات

من سياق ما تقدم يمكن الوصول الى الاستنتاجات الاتية :-

- **ان الحكومة الالكترونية عبارة عن محتوى معلوماتي واتصالي وخدمي في الوقت ذاته ، يتجسد على هيئة هرم يتيح امكانية الترابط والتفاعل بين ثلاثة اطراف (المؤسسات الحكومية ، المؤسسات غير الحكومية ، المواطنون) بهدف تسهيل وتسريع حصولهم على الخدمات المختلفة بوسائل الكترونية .**
- **ان الحكومة الالكترونية مشروع ريادي له جوانبه المختلفة التي تشمل كافة نواحي المجتمع وان هذا المشروع له صفة الحتمية فهو ينفذ عاجلاً ام آجلاً وان معظم الدول بضمنها العراق سائرة في طريق تبني هذه التجربة بمستويات ودرجات مختلفة جدا .**
- **ان تطبيق المشروع بصيغته المتكاملة في العراق امر قد يصعب ، نظراً لوجود الكثير من التحديات والصعوبات والمخاطر التي تحول دون امكانية التحول التام للدولة الى الفضاء الالكتروني والاعتماد عليه كليا في تمشية امورها ونشاطاتها الحياتية المختلفة . وللاسباب ذاتها يمكن الجزم بالمقابل ان الولوج الى الفضاء الالكتروني لن يكون الا تدريجيا وجزئيا ليشمل بعد نجاحه المرحلي الجزئي باقي الاجزاء والمراحل.**
- **تاسيسا على الاستنتاج السابق فان أي نجاح جزئي يتحقق في تنظيم مؤسسي داخل العراق ، يجب ان يكون له تناغم في نشاطات مشابهة لمنظمات اخرى ؛ أي بعبارة اخرى ان اهم عناصر نجاح المشروع هو اتباع المنهج التدريجي، وان المحصلة النهائية للمشروع لا تكتمل الا بتحقيق التعاون بكافة اشكاله بين المنظمات العاملة وشريحة المستفيدين في المجتمع ، خاصة وان مثل هذا المشروع يمثل تحولاً كبيراً ينعكس على كافة نواحي الحياة في المجتمع. اذ ان النجاح النهائي للمشروع يتحقق في ضوء التكامل الافقي والعمودي له.**
- **الافقي من حيث شمول اكبر عدد من المنظمات والمنطقة الجغرافية.**
- **والعمودي من حيث ان المشروع يجب ان يغطي جميع الخدمات والتي تقدمها تلك المنظمات.**

ثانيا : التوصيات

في سبيل تبني التطبيق الناجح لتجربة الحكومة الالكترونية في العراق يمكن التوصية بالاتي :

- **ضرورة تشريع قانون من البرلمان العراق - بوصفه اعلى سلطة في الدولة - يلزم الحكومة بوجوب تبني مشروع للحكومة الالكترونية يتبعه تهيئة الارضية القانونية بسلسلة من القوانين الساندة التي تكفل تحقيق هذه المشروع على ارض الواقع .**
- **ينبغي على الحكومة العراقية تهيئة خطة استراتيجية لانجاح التطبيق الفعلي والفاعل للحكومة الالكترونية بالاستعانة بخبرات ومهارات الدول المتقدمة في هذا المجال ؛ مع الالتفات الى وجوب تقسيم هذه الخطة على مراحل وتطبيقها بصورة تدريجية لضمان نجاحها وتلافي الاخفاقات التي قد تظهر مع كل مرحلة باقل الكلف .**
- **تهيئة دائرة مستقلة ذات ارتباط مباشر برئيس الحكومة تاخذ على عاتقها تنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية .**
- **تخصيص حصة كافية من الميزانية العامة لتنفيذ خطة الحكومة الالكترونية في العراق .**
- **تهيئة الكوادر الفنية والوظيفية وتدريبها على التعامل مع الحاسبة والزام الدوائر الحكومية بادخال نظم الارشفة الالكتروني ، وانشاء المواقع على الشبكة الدولية بغية تهيئتها للانتقال الى نظام الحكومة الالكترونية الشامل .**

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

المصادر والمراجع

اولا : الكتب

- **د. ابو بكر محمود الهوش ، الحكومة الالكترونية : الواقع والافاق ، القاهرة : مجموعة النيل العربية .**
- **أحمد فوزي (2007)، نظم المعلومات الإدارية، الإسكندرية : دار الفكر الجامعي، (2006).**
- **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، الحكومة الالكترونية : السياسات والاستراتيجيات والتطبيقات ، الاسكوا - الامم المتحدة ،(2014) .**
- **د. صفوان المبيضين، الحكومة الالكترونية : النماذج والتطبيقات والتجارب الدولية ، عمان : دار اليازوري (2011)**
- **د. عباس بدران، الحكومة الالكترونية من الاستراتيجية الى التطبيق ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر،(2004).**
- **د. محسن خليل ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، القاهرة :دار النهضة العربية، (1967) .د.محمد سمير احمد ، الادارة الالكترونية ، عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع،(2009).**

ثانيا : البحوث والمقالات

- **رافت رضوان، الحكومة الالكترونية، القاهرة: المركز الدولي لدراسات المستقبلية الاستراتيجية ،5، (2005).**
- **رشا احمد رجب، دور عوامل الحكومة الالكترونية في تعزيز التنمية المستدامة ، مجلة الريادة للمال والاعمال ، المجلد الرابع ، العدد الثاني،(نيسان 2023).**
- **د. سحر قدوري الرفاعي ، الحكومة الالكترونية وسبل تطبيقها ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، 7 .**
- **د. سعد عباس ، الحكومة الالكترونية : الابعاد النظرية واليات التطبيق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، 23 ، (2010).**
- **د. عائشة احمد الحسيني وشذا عبد المحسن الخيال ، اثر تطبيق انظمة الادارة الالكترونية على الاداء الوظيفي ، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة – جامعة الازهر ، ،10، (2013).**
- **ليث سع الله حسن إبراهيم الحكومة الإلكترونية وتأمين خدمات متميزة لمستقبل الإدارة العامة إمكانية ومتطلبات التطبيق، المجلة العربية للإدارة، 2. (2004).**
- **مريم خالص حسين ، الحكومة الالكترونية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بمؤتمر الكلية ، (2013).**
- **.م. نغم حميد عبد الخضر واديب قاسم شندي ، تقويم اداء الحكومة الالكترونية في بيئة الاقتصاد العراقي مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد الاول ، 37 ،(2020).**
- **يوسف محمود ، المفهوم القانوني للحكومة الإلكترونية ، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية المجلد الخامس، 11، (يونيو2021)**

ثالثا : الرسائل والاطاريح الجامعية

- **عبدة نعمان الشريف، الحكومة الإلكترونية الاستراتيجية لإعادة صياغة دور الدولة ووظائف مؤسساتها الواقع و التحديات حالة دول مجلس التعاون الخليجي ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، (2009) .**

رابعا : الشبكة الدولية للمعلومات

- **أحمد الكردى، تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية ،ملتقى البحث العلمي ، 24 أكتوبر 2010، www.rsscrs.info**

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

- احمد سردار عارف ، الحكومة الالكترونية ودورها في الحد من ظاهرة الفساد الاداري ، مقال منشور على موقع الحوار المتمدن ، العدد 3296، بتاريخ 2011/3/5. www.ahewar.org
- الحكومة الإلكترونية، النادي العربي للمعلومات، بتاريخ 20تشرين الثاني 2005، www.cybrarians.info/index.php?...id ...
- باسم عبد الهادي حسن ، هل يمكن اقامة حكومة الكترونية في العراق ، مقال منشور على موقع جريدة المدى الالكتروني ، www.almadapaper.net/
- عبد الرحمن تيشوري ، الحكومة الالكترونية .. كم يكلف عدم وجودها ؟ ، مقال منشور على موقع الحوار المتمدن ، العدد 3169 ، 10/29/ 2010 ، .www.ahewar.org
- د.فهد بن ناصر العبود، الحكومة الالكترونية، مقال منشور على موقع تكنلوجيا التعليم، www.khayma.com/education-technology/index.htm
- محمد الهادي ، الحكومة الالكترونية كوسيلة للتنمية والاصلاح الاداري، منتدى قسم علوم الادارة ، بتاريخ 2010/8/9 ، www.hrdiscussion.com/hrdiscussion203.html

تەحەددیاتی جێبەجێکردنی حکومەتی ئەلیکترۆنی لە عێراق

پ. د.سامر موئەید عەبدول لەتیف
کۆلێژی یاسا - زانکۆی کەربەلا / عێراق
Samir_muayd@yahoo.com Email

پوختە

ئامانجی توێژینەوەکە دیاریکراوە بۆ زانینی سنووری بەکارهێنانی حکومەتی ئەلیکترۆنی لە عێراق و ئەو تەحەددای تەکنیکی و یاساییانەی کە ڕووبەڕووی دەبێتەوە یان ڕەنگە ڕووبەڕووی ببنەوە، لەگەڵ گرنگیدانێکی زیاتر و وردتر لەسەر ئەم دووەمیان، چ لە ئێستادا و چ لە ئێستادا تا داهاتوو، لە هەمان کاتدا ڕێگاکانی زاڵبوون بەسەر ئەم تەحەددایانە وەک ڕێگەیەک بۆ پێشخستنی حکومەتێکی ئەلیکترۆنی کاریگەر ڕوون دەکاتەوە.

پشتبەستن بە جێبەجێکردنی ڕێبازە وەسفیی و کارایییەکان، میحوەرەکانی توێژینەوە بەسەر سێ میحوەری سەرەکیدا دابەشکران، کە یەکەمیان حکومەتی ئەلیکترۆنی و ئامانجەکانی دەناسێنێت، دووەمیان باس لە پێداویستی و قۆناغەکانی جێبەجێکردنی دەکات، کە بەرەو سێیەم میحوەر دەبات بەشی، کە میکانیزمی جێبەجێکردنی حکومەتی ئەلیکترۆنی لە عێراق و گرنگترین تەحەددای تەکنیکی و یاسایی کە ڕێگرن لە جێبەجێکردنی لەخۆدەگرێت. لە کۆتایی توێژینەوەکەدا گەیشتە ئەنجامێکی سەرەکی کە گریمانەی توێژینەوەکە پێکدەهێنێت، کە تێیدا هاتووە کە گرنگترین بەربەست لەبەردەم جێبەجێکردنی حکومەتی ئەلیکترۆنی لە عێراقدا لە نەبوونی ئیرادەی ڕاستەقینە و پلاندانانی جددیدایە بۆ پەیڕەوکردنی ئەم ڕێگایە، و ناچێتە لایەنی پێداویستییە تەکنیکی و مادییەکان بۆ تەواوکردنی. خودا سەرکەوتن دەبەخشێت .

کلیلە ووشەکان: عێراق، حکومەتی ئەلیکترۆنی، تەحەددیاتی بەکارهێنان.

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

Challenges of Implementing e-government in Iraq

Author: Prof. Dr. Samer Muayed Abdul Latif
College of Law - University of Karbala/ Iraq
Email: Samir_muayd@yahoo.com

ABSTRACT

The goal of the research is determined to know the limits of the application of e-government in Iraq and the technical and legal challenges that it faces or may encounter at the present time and into the future, while explaining ways to overcome these challenges to promote an effective electronic government.
Since the descriptive and functional approach, the research axes were distributed into three main sections, the first of which introduces e-government and its goals, while the second deals with the requirements for achieving it and the mechanisms for its implementation in Iraq, leading to the third section that includes the most important technical and legal challenges that obstruct the implementation of the e-government experience in Iraq. At the conclusion of the research, a pivotal result was reached that constitutes the research hypothesis that the most important obstacle to the implementation of e-government in Iraq lies in the absence of the true will and serious planning to follow this path and does not fall in the aspect of the technical and material requirements for its completion. God grants success.

Keywords: **Iraq, Electronic government, Applications challenges**